

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

8 محرم 1437 - 21 أكتوبر 2015





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الانسان
5	هيئة حقوق الإنسان
7	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
20	حقوق الإنسان فى العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

التقى م. آل الشيخ وأكد مواصلة أعمال الرصد وفد حقوق الإنسان: لم يرصد أي مخالفات تؤثر على نزاهة الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م
<http://www.alriyadh.com/1092980>

الرياض - راشد السكران
التقى وفد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني م. عبداللطيف آل الشيخ وزير الشؤون البلدية والقروية ورئيس اللجنة العامة للانتخابات، وذلك لمناقشة بعض الموضوعات المتعلقة بالانتخابات البلدية حيث تقوم الجمعية بمراقبة هذه الدورة الثالثة للانتخابات.
وقد استمع الوفد الزائر للجهود التي تبذلها الوزارة واللجنة العامة للانتخابات من أجل تسهيل العملية الانتخابية وإتاحة الفرصة لجميع الناخبين والمرشحين بممارسة العملية الانتخابية بيسر وسهولة.
وقد أوضح الوفد الزائر بأنه لم يرصد خلال الفترة الماضية أي ملاحظات كبيرة يكون من شأنها التأثير على نزاهة الانتخابات أو شفافيتها، وبين أن الجمعية ستستمر في رصدها ومراقبتها للعملية الانتخابية حتى مرحلة الاقتراع والفرز وإعلان النتائج وأنها ستصدر تقريراً في حينه يبين ما تم رصده من سلبيات وإيجابيات.
كما أكد الوفد الزائر على أهمية إتاحة الفرصة بالتساوي في جميع مراحل العملية الانتخابية للذكور والإناث بدون تمييز وهو ما تمت ملاحظة تحقيقه من قبل الوزارة خلال سير العملية الانتخابية في الفترة الماضية.
وتطرق الحديث إلى علاقة المجالس البلدية بمجالس المناطق ورؤية الجمعية حول أهمية التنسيق بين هذه المجالس من أجل ضمان تحقيق المصلحة العامة وتفعيل دور المجالس البلدية.
وحضر اللقاء من جانب الوزارة م. جديع القحطاني، ومن جانب الجمعية نائب رئيس الجمعية د. صالح الخثلان وأمين عام الجمعية المستشار خالد الفاخري وأعضاء الجمعية كل من؛ د. عبدالجليل السيف و د. إبراهيم القعيد و د. صالح الشريدة و د. إبراهيم السليمان.



أكدت استمرارها في المراقبة حتى الاقتراع والفرز وإعلان النتائج "حقوق الإنسان": لا ملاحظات تؤثر على نزاهة الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م
<http://sabq.org/8KJgde>

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أنها لم ترصد خلال الفترة الماضية أي ملاحظات كبيرة يكون من شأنها التأثير على نزاهة الانتخابات البلدية أو شفافيتها.

وقالت: إنها ستستمر في رصد ومراقبة العملية الانتخابية حتى مرحلة الاقتراع والفرز وإعلان النتائج، وأنها ستصدر تقريراً في حينه يبين ما تم رصده من سلبيات وإيجابيات.

وكان وفد برئاسة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، قام بزياره للمهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ وزير الشؤون البلدية والقروية ورئيس اللجنة العامة للانتخابات، وذلك لمناقشة بعض الموضوعات المتعلقة بالانتخابات البلدية حيث تقوم الجمعية بمراقبة هذه الدورة الثالثة للانتخابات، وقد استمع الوفد الزائر للجهود التي تبذلها الوزارة واللجنة العامة للانتخابات من أجل تسهيل العملية الانتخابية وإتاحة الفرصة لجميع الناخبين والمرشحين بممارسة العملية الانتخابية بيسر وسهولة.

وأكد الوفد الزائر، على أهمية إتاحة الفرصة بالتساوي في جميع مراحل العملية الانتخابية للذكور والإناث بدون تمييز وهو ما تم ملاحظة تحقيقه من قبل الوزارة خلال سير العملية الانتخابية في الفترة الماضية.

وقد تطرق الحديث إلى علاقة المجالس البلدية بمجالس المناطق ورؤية الجمعية حول أهمية التنسيق بين هذه المجالس من أجل ضمان تحقيق المصلحة العامة وتفعيل دور المجالس البلدية.

هذا وقد حضر اللقاء من جانب الوزارة المهندس جديع القحطاني ومن جانب الجمعية نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان والأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري وأعضاء الجمعية كلا من الدكتور عبدالجليل السيف والدكتور ابراهيم الفعيد والدكتور صالح الشريده والدكتور ابراهيم السليمان.

هيئة حقوق الإنسان

الجمعية تعمل على تحويل الأسر من متلقية إلى منتجة حرم أمير الرياض تطلع على جهود جمعية بنيان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م

<http://www.alriyadh.com/1093139>

زارت حرم أمير الرياض الأميرة نورة بنت محمد بن سعود صباح أمس جمعية بنيان الخيرية في مقر الجمعية بالرياض . وكان في استقبالها رئيس الجمعية ندى بنت عبدالله البواردي وعضوات مجلس الإدارة. وافتتحت سموها الاجتماع بتوجيهات قيمة لعضوات الجمعية والحضور ثم استمع الجميع إلى عرض لبعض المشكلات التي تواجه أسر الجمعية والبحث لها عن حلول بحضور الوكيل المساعد لرئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتورة وفاء التوبجري ومستشارة الجمعية الدكتورة منيرة العلولا. وفي ختام الاجتماع قدمت ندى البواردي شكرها لسمو الأميرة لحضورها ومشاركتها الجمعية في مساعدة الأسر المحتاجة.

وعلى الصعيد ذاته ذكرت ندى البواردي أن الجمعية وخلال عمرها القصير على مدى أربع سنوات استطاعت تمليك 263 أسرة منازل خاصة بها وإسكان 220 أسرة في أوقاف الجمعية. وأتبعته أنه من خلال برنامج القرض الحسن أقرضت الجمعية 150 أسرة محتاجة مبالغ ما بين عشرة آلاف إلى ثلاثمائة ألف ريال .

وأضافت البواردي أن برنامج التدريب في الجمعية استطاع تخريج 224 فتاة وشاباً فيما تمت مساعدة 132 فرداً على إكمال تعليمهم في المدارس والمعاهد والجامعات. وحول برنامج التوظيف قالت إن الجمعية أتمت توظيف 860 شاباً وفتاة بالاتفاق مع 70 جهة توظيف. أما على الصعيد التوعوي قالت البواردي إن الجمعية نفذت 205 برنامجاً توعوياً لأسر الجمعية.

الجدير بالذكر أن جمعية بنيان الخيرية تأسست منذ عام 1432هـ ثم انضمت تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية وهدفها الأساسي تحويل الأسر الفقيرة من متلقية إلى منتجة لتستقل بذاتها، ومن أهدافها رفع المستوى المعيشي ومستوى الوعي والطموح لدى الأسر الفقيرة، والمساهمة في تفعيل الدور التنموي للأسرة، وإنشاء مراكز تدريب واستشارات أسرية، وأيضاً التعاون مع الجمعيات الخيرية الأخرى.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• حماية الدمام "تستقبل 961 حالة عنف.. غالبيتهم نساء وأطفال"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م
<http://www.alhayat.com/Articles/11653395>

الدمام - شادن الحايك

كشف فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في المنطقة الشرقية، تسجيل 961 حالة عنف في دار الحماية الاجتماعية في مدينة الدمام خلال العام الماضي، منها حالات عنف جسدي ونفسي، وتحرش جنسي، وهروب من المنزل، وغيرها من قضايا العنف. وأوضح المدير العام للفرع سعيد الغامدي، أن حالات العنف التي سجلت تتعلق بجوانب الحماية، مثل الحماية من القتل، أو حرمان أم من أطفالها، أو الهرب من المنزل، أو محاولة الانتحار، مبيناً أن عدد الحالات التي سجلت في وحدة الحماية الاجتماعية في الدمام، خلال عام 1436هـ، بلغت 961 حالة، فيما تلقت 1057 بلاغاً خلال العام نفسه.

وقال الغامدي لـ«الحياة»: «إن الحالات التي استقبلتها وحدة الحماية الاجتماعية بالدمام، تمثلت في حالات نساء راوحت بين عنف نفسي، وعنف جسدي، وتحرش جنسي، وحالات هرب من المنزل، ومحاولة انتحار، إضافة إلى حالات استقبلتها وحدة الحماية الاجتماعية، وليست لها علاقة مباشرة بها، إلا أنها أحيلت إلى جهات مختصة أخرى، إلى جانب حالات لحماية أطفال». ولفت إلى أن «معظم الحالات نساء وأطفال، حرموا من الحقوق الأساسية في التعليم والصحة، وأيضاً من الحصول على الوثائق الرسمية لإثبات الهوية، مشيراً إلى أنه يجري التعامل مع الحالات بحسب نوعها. وأوضح أن هناك حالات «خلت ودياً».

وأشار مدير فرع الشؤون الاجتماعية في «الشرقية» إلى وجود حالات معنفة «لا تتجاوب مع فريق العمل، الذي يضم اختصاصيين اجتماعيين ونفسيين، من الجنسين»، لافتاً إلى أنه يتم الرفع عن هذه الحالات إلى إمارة المنطقة الشرقية، «للبت فيها بحسب المتبع في هذه القضايا»، مضيفاً أن «عددًا قليلاً من الحالات موجود في دار الحماية الاجتماعية تحت الإجراء الرسمي».

بدوره، قال مدير وحدة الحماية الاجتماعية في الدمام أحمد الشمري: «إن الوحدة تقدم الحماية إلى المرأة أياً كان عمرها، وإلى الطفل دون سن الـ18، وإلى بعض الفئات المستضعفة التي تتعرض إلى الإيذاء والعنف الأسري بشتى أنواعه»، مضيفاً: «تم إنشاء مركز لتلقي البلاغات ضد العنف والإيذاء، ويستقبل البلاغات على الرقم المجاني 1919، على مدار 24 ساعة».

وأوضح الشمري لـ«الحياة»، أن وحدة الحماية تملك الحق في التدخل السريع في حالات الإيذاء، والتنسيق الفوري مع الجهات المختصة (حكومية وأهلية)؛ لخدمة ضحايا العنف الأسري في المجتمع السعودي.

وأشار إلى أن الوحدة تهدف إلى «نشر الوعي بين أفراد المجتمع، حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من الإيذاء والعنف، وعقد ورش عمل؛ لتدريب المختصين في الجهات المعنية، بعد صدور نظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية، وتنقيف الجمهور عبر إطلاق حملات توعية بأثار العنف الأسري، وإعداد مطبوعات توعوية خاصة بأثار العنف الأسري». إلى ذلك، كرمت وحدة الحماية الاجتماعية في الدمام، العقيد ياسر الزهراني على جهوده طوال فترة عمله في وحدة الحماية الاجتماعية للمنطقة الشرقية، إذ كان له أثر واضح في تعزيز دور وحدة الحماية الاجتماعية وقضايا العنف الأسري.

• الشورى "يسقط مشروع تعزيز المنافسة" .. ومقترحين لفحص المخدرات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 محرم 76هـ - 21 أكتوبر 2015م
<http://www.alhayat.com/Articles/11652200>

الرياض - فداء البديوي

أسقط مجلس الشورى أمس، مشروع استراتيجية تعزيز المنافسة في المملكة، بيد أنه وافق على مشروع نظام المنافسة المعدل. في ما انتقد أعضاء عدم تحقيق استراتيجية التوظيف السعودية أهدافها في السيطرة على نسب البطالة، وزيادة عدد السعوديين في القطاع الخاص.

ويهدف مشروع نظام المنافسة المعدل، المكون من ٣٨ مادة، إلى «حماية المنافسة العادلة وتشجيعها، ومكافحة ومنع الممارسات الاحتكارية التي تؤثر في المنافسة المشروعة أو في مصلحة المستهلك؛ لتحسين بيئة السوق المحلية وتنمية الاقتصاد السعودي»، وتطبق أحكام النظام على المنشآت العاملة في السوق السعودية، وعلى الممارسات المخلة في المنافسة التي تكون لها أضرار بالمنافسة داخل المملكة ولو حدثت خارجها.

كما أسقط مجلس الشورى خلال جلسته التي عقدت برئاسة رئيسه الدكتور عبدالله آل الشيخ، مقترحي تعديل نظام مكافحة المخدرات، والمؤثرات العقلية اللذين يطالبان بتطبيق فحص المخدرات في الجهات الحكومية والخاصة وعلى طلاب المدارس والجامعات بشكل دوري وعشوائي، والمقدمين من عضو المجلس الدكتور فهد بن جمعة.

وبررت لجنة الشؤون الأمنية رفض المقترحين بعدم ملاءمة درسهما؛ لوجود آلية مقترحة من وزارة الداخلية تُدرس حالياً، وتهدف إلى تطبيق الفحص على المخدرات والمؤثرات العقلية على شرائح جديدة في المجتمع مثل الموظفين والطلاب وغيرهم وفق ضوابط وتنظيمات محددة مقترحة، مشيرة إلى أنه في حال التوصل إلى رأي حيال المقترح فسيرفع إلى المقام السامي؛ لإصدار أمر بتطبيقه؛ أسوة بما تم في الفحص الطبي قبل الزواج. ورات اللجنة أن المكان المناسب لوضع مواد تحد من تعاطي المخدرات هو الأنظمة واللوائح التي تتعلق بهؤلاء المتعاطين، مثل نظام الموظفين ولوائحهم، أو كإجراء داخلي تقوم به وزارة التعليم، أسوة بما تقوم به القطاعات العسكرية التي تقوم بفحص عشوائي دوري على منسوبيها.

إلى ذلك، تساءل عضو في المجلس حول ما إذا كانت وزارة العمل ستتحول تدريجياً إلى الاعتماد على شركات الاستقدام، بدلاً من مكاتب الاستقدام، على خلفية نقاش حول التقرير السنوي لوزارة العمل للسنة المالية 1435-1436هـ، الذي قدمته لجنة الإدارة والموارد البشرية. وتعجب العضو الدكتور عبدالله العتيبي من عدم ضبط وزارة العمل ملف استقدام العمالة المنزلية، وإحكام السيطرة عليه، لافتاً إلى تأثير المشكلة القائمة بين وزارة العمل ومكاتب الاستقدام، وما أدت إليه من إغلاق كثير من تلك المكاتب وفقدان مواطنين وظائفهم، ونشوء سوق سوداء في هذا المجال. وتساءل عما إذا كانت وزارة العمل ستتحول تدريجياً إلى الاعتماد على شركات الاستقدام، بدلاً من مكاتب الاستقدام. وكانت لجنة الموارد البشرية في المجلس أوصت بمعالجة الكلفة المرتفعة للاستقدام، بما في ذلك العمالة المنزلية، وفقاً لقرار مجلس الشورى الذي ينص على قيام وزارة العمل بتحديد قيمة البنود الإفرادية لكلفة استقدام العمالة المنزلية، والعمل على الحد من المبالغة في ذلك. كما أوصت اللجنة بمراجعة وتطوير معايير وآليات إصدار التأشيرات بما يحقق المرونة والتوافق بين الاستقدام وحاجة المجتمع وأصحاب الأعمال لسوق العمل.

وانتقد أعضاء الشورى عدم تحقيق استراتيجية التوظيف السعودية لهدفها قصير المدى ومتوسط المدى اللذين أكدا السيطرة على نسب البطالة، وزيادة نسبة السعوديين في القطاع الخاص، وطالبوا بمزيد من الإيضاحات بشأن معوقات الإستراتيجية. وأشار عضو «الشورى» الدكتور سعيد الشيخ إلى عدم اتخاذ وزارة العمل لإجراءات تضمن تفضيل العامل السعودي على الجنسيات الأخرى في وظائف القطاع الخاص.

من جهتها، أكدت عضو المجلس الدكتورة فدوى بومريفة افتقار قطاع التجزئة إلى التنظيم، وهو ما يفوت على السعوديين فرص العمل في هذا القطاع، وطالبت بإيجاد الآليات المناسبة للرقابة على إعلانات الوظائف ومتابعة بيئة العمل في القطاع الخاص.

إلى ذلك، وافق مجلس الشورى على مشروع اتفاق بين السعودية ومقدونيا؛ لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ولمنع التهرب الضريبي.

«الموارد البشرية» تطالب بتطوير قاعدة بيانات عن القوى العاملة

أكدت لجنة الموارد البشرية في مجلس الشورى ضرورة تكامل جهود الجهات المعنية مع وزارة العمل؛ لضبط إجراءات التوظيف في منشآت القطاع الخاص، مع الإسراع في تطوير قاعدة بيانات موحدة عن القوى العاملة السعودية، وربطها آلياً بمرصد سوق العمل السعودية، واتخاذ التدابير المناسبة لرفع كفاءة موظفي وزارة العمل في مجال خدمة العملاء، إضافة إلى تكثيف الزيارات التفتيشية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لذلك.

وتساءل عضو المجلس الدكتور مشعل السلمي عن عدم تمكّن برنامج «نطاقات» من خفض نسبة البطالة في وقت سُمح باستقدام أكثر من 1.5 مليون عامل خلال عام، مؤكداً أن «نطاقات» يحتاج إلى تقويم في ضوء الأرقام والإحصاءات التي تضمنها تقرير العمل، ولم تحقق وزارة العمل خفضاً ملموساً في نسب البطالة خلال الفترة الماضية، متسائلاً عن إجراءاتها خلال السنوات المقبلة لتوظيف السعوديين في ظل تباطؤ الاقتصاد. كما تساءل أعضاء عن أوضاع العاملين في المنشآت ذات النطاق الأحمر، في ظل تعطل أعمال مؤسساتهم، ومدى نجاح برنامج نطاقات في توظيف الوظائف، والحد من استقدام العمالة، داعين وزارة العمل إلى إعادة النظر في البرنامج.



البحث متواصل عن الرابعة

ضبط ثلاث فتيات هاربات من دار الرعاية بجدة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م

<http://www.alriyadh.com/1093027>

جدة - خالد الدماك

هربت أربع فتيات من دار الرعاية (الضيافة) للفتيات الواقع جنوب جدة، منتصف ليلة الأحد، بسبب ضعف الحراسات الأمنية، وقد أُلقي القبض على ثلاثة منهن، فيما لا يزال البحث متواصلاً عن الرابعة.

وطالبت مسؤولات الدار بإضافة حراسات أمنية على المبنى إثر استمرار مسلسل هروب الفتيات، وذلك بعد هروب أربع فتيات من المبنى، وتم التوصل إلى مكان هروبهن بالتنسيق مع وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية.

وتبلغ ثلاث فتيات من العمر 16 عاماً وواحدة في سن الثلاثين، وهربن من المبنى مستغلات تواجد هواتفهن معهن، وضبطت ثلاث منهن ولا يزال البحث جارياً عن الرابعة.

ولم تكن هذه الحادثة الأولى التي تهرب فيها فتيات من الدار بسبب ضعف الحراسات، ولا تزال التحقيقات جارية مع المسؤولين والمشرفات عن الدار.



قضية في المحاكم ضد أمانة جدة في أسبوع 28

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م
<http://www.al-madina.com/node/637253>

سعد المنيع - جدة

تنظر 5 جهات عدلية وإدارية في جدة خلال هذا الأسبوع 28 قضية مرفوعة ضد أمانة جدة من مواطنين، ومقاولين، وموظفين، ووقف الملك عبدالعزيز. وتوزعت القضايا بين المحكمة الإدارية، والمحكمة العامة، وديوان المظالم، وهيئة تسوية الخلافات العمالية، ولجنة النظر في طلبات التعويض، إلى جانب قضية ضد بلدية حلي، وقضيتين رفعتهما الأمانة إحداها ضد مدير مكتب دراسات، والثانية ضد رجل أعمال. وتبعاً لذلك، جُددت الأمانة 13 محامياً لحضور الجلسات طوال أيام الأسبوع، وتقديم الدفوعات والوثائق والمبررات الخاصة بكل قضية.



مبادرة • تأهيل الأسر " لفتيات الضيافة قريبا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151021/Con20151021803426.htm>

زين عنبر (جدة)

تطلق الشؤون الاجتماعية برنامج إعادة تأهيل أسر الفتيات المقيمت في دار الضيافة، وذلك خلال المرحلة المقبلة بهدف إقناع الأسر اجتماعيا ونفسيا بضرورة الرضا التام بعودة الفتاة إليهم، لأن المؤسسة الأسرية هي البيئة الطبيعية التي يجب أن تعود إليها الفتاة خاصة بعد انقضاء فترة محكوميتها.

وأوضحت لـ «عكاظ» مديرة دار الضيافة في جدة ابتسام الضالعي أن البرنامج سوف يسهم في الحد بل القضاء على إشكالية هروب الفتيات من الدور الإيوائية كدار الضيافة، منوهة أن الشؤون الاجتماعية ستعمل مع الجهات ذات العلاقة في برنامج تأهيل الأسر عبر فريق من المتخصصين في المجال الاجتماعي، مبينة أن من أهم العوامل للحد من الهروب تحمل الفتيات للمسؤولية ومعرفة العواقب الوخيمة جراء الهروب وهذا ما نسعى إلى العمل عليه عبر تكثيف برامج التوعية وتطوير الذات من قبل المدربات المعتمدات في تخصص تطوير الذات، مؤكدة أن كافة الجهود تتضافر لإعادة صياغة فكرة تقبل إعادة الفتاة للبيئة الأسرية حتى تتخلص من النظرة المجتمعية التي تشكل أحد أسباب الهروب من دار الضيافة.

اجتماع خليجي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعة 8 محرم 1437 هـ - 21 أكتوبر 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151021/Con20151021803430.htm>

عكاظ (الرياض)

قد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون أمس الاجتماع الرابع للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وسناقش الاجتماع الذي يستمر ثلاثة أيام عددا من الموضوعات من بينها توصيات ورشة العمل الذي نفذها جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان حول (مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية)، وتوصيات الندوة التي نفذتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة حول (دور البرامج التوعوية في تعزيز النزاهة)، ومرئيات ومقترحات الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، وقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ34 بشأن طرح موضوع العمل التطوعي على اللجان الوزارية المعنية. ويأتي انعقاد هذا الاجتماع تنفيذا لقرار رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون في اجتماعهم الثاني الذي عقد بدولة قطر بتاريخ 29 أبريل 2015م.

عطالة 651,305 مواطنين تضاعف انتقادات الشورى لوزارة العمل

هروب 52096 عاملة منزلية .. والبطالة 11,7%

المصدر: جريدة عكاظ الاربعة 8 محرم 1437 هـ - 21 أكتوبر 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151021/Con20151021803438.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

فتح تقرير الأداء السنوي لوزارة العمل للعام 1436/35 هـ، باب الانتقادات من أعضاء مجلس الشورى، بعدما اتضح بقاء معدل البطالة كما هو عن العام السابق بنسبة 11.7%، فيما انخفض معدل توظيف السعوديين بنسبة 38%، فيما ارتفع معدل التأشيرات للعمالة الوافدة بنسبة 60%. ووصف الأعضاء الوزارة بأنها فشلت في خطتها من خلال برنامج نطاقات لاستيعاب 651.305 مواطنين عاطلين. وتطرق الدكتور عبدالله العتيبي إلى ما أورده التقرير من أن عدد المتغيبيين من العمالة المنزلية لعام 2014 بلغ 86549، 60% منهم عاملات منزليات، حيث بلغ عددهن 52096 عاملة وهذا بلا شك أمر مقلق، مبينا أن عدد التأشيرات الصادرة للعمالة المنزلية في سنة التقرير بلغ 847927 عاملا وعاملة منزلية، متطرقا إلى اعتراض أصحاب مكاتب الاستقدام على لائحة الوزارة، وعدم أخذ رأيهم في الشروط مثل تحديد سقف أعلى لمدة الاستقدام وهو 60 يوما وفرض غرامة 100 ريال عن كل يوم تأخير، ودفع 25% فقط من رسوم الاستقدام والباقي أي 75% بعد وصول العاملة. وأضاف: هذه الشروط والتنظيمات التي وضعتها الوزارة في الواقع لم تنفذ بشكل كامل بل إن الوضع تطور بين الوزارة والمكاتب ووصل إلى القضاء، وبعض المشاكل الأمنية بوجود سوق سوداء والاستعانة بخدمات إما هاربات من الكفاء

أو انهن لا يملكن إقامة نظامية، حتى تجاوزت الرواتب 4000 ريال شهريا، ورسوم نقل الكفالة إلى 30000 ريال. مقترحا تشكيل لجنة خاصة لدراسة ملف الاستقدام.

وأفاد الدكتور فهد بن جمعة، أن وزارة العمل فشلت في استدامة توليد الوظائف، فقد زاد دخول العمالة الأجنبية بنسبة 66% بالإضافة إلى أن معدل التوظيف انخفض بنسبة 38% في العام الماضي مقارنة بالسابق، وقال: مشاركة العمالة الأجنبية في قوة العمل تجاوزت 53% وزاد عدد الباحثين في حافز إلى أكثر من مليون مشترك، ووصلت الحوالات الأجنبية إلى 153 مليارا العام الماضي، منتقدا توصية اللجنة بزيادة مرونة التأشيرات التي زادت في متوسط 20% في الأعوام الأربعة السابقة وبـ 66% في 2014م. وانتقد الدكتور سعيد الشيخ فشل برامج نطاقات وحماية الأجور، وقال: رغم تطبيقه منذ 6 سنوات إلا أن أعداد العاطلين زادت في العام الماضي إلى 651 ألفا بينما كان في السنة التي تسبق عام التقرير 622 ألفا.

وتساءل الدكتور سعدون السعدون، ما هي الجهة التي يمكن أن تقوم بعملية تقييم نطاقات، والسقف الزمني لعملية التقييم؟ وأشار الدكتور مشعل السلمي، إلى أن توظيف الوظائف انخفض بتطبيق نطاقات، وزاد عدد العاطلين كما زاد معدل استقدام العمالة من الخارج. وقال: انخفض معدل توظيف السعوديين بنسبة 38% العام الماضي، (347.275) موظفا عن المعدل الذي كان عليه في 1435/34هـ، حيث كان (560.539). وأشار إلى بقاء معدل البطالة على حاله منذ العام 2013م، بنسبة 11.7%، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل 651.305 مواطنين.

وبين زيادة معدل تأشيرات العمالة الوافدة العام الماضي، بمعدل عام 60.35%، حيث بلغ المجموع (1.574.504) تأشيرات، فيما كان (950.252) تأشيرة في عام 1435/34هـ.

وزاد أن عدد الموظفين الأجانب ارتفع على مدى ثلاث سنوات ماضية ليصل إلى 8.471.364 عاملا العام الماضي، بعدما كان 8.212.782 عاملا في 2013م، وكان 7.352.900 عاملا في 2012م. كما انتقد الدكتور ناصر الموسى قلة أعداد الذين تم توظيفهم ضمن برنامج (توافق) الذي يهدف لتوظيف ذوي الإعاقة في القطاع الخاص، حيث لم يتم توظيف سوى 322 شخصا يشكلون 4% فقط من إجمالي طالبي الوظائف من المعاقين. وانتقدت الدكتورة فدوى أبو مريفة، نسبة البطالة بين الجامعيين التي وصلت إلى 51%، فيما يعمل 10 ملايين مقيم، مشيرة إلى مخاطر العطالة في انحراف الشباب، خاصة أن 95% من مرتكبي الجرائم والانضمام للفئة الضالة وفق ما أعلنته الداخلية هم من فئة الطلاب أو العاطلين عن العمل، مبينة أن وجود الأجنبي في مواقع قيادية، مثل مديري الموارد البشرية، قد ينفّر السعوديين. وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة المزيد من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.



الأمم المتحدة تطلع على تجربة تصحيح أوضاع البرماويين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151021/Con20151021803589.htm>

عبدالعزیز الربيعي (مكة المكرمة)

يزور وفد من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون الخليجي، اليوم، المقر الدائم لتصحيح أوضاع الجالية المينمارية في موقف حجز السيارات القادمة من الليث، بالعاصمة المقدسة حيث سيستقبل الوفد صاحب السمو الامير فيصل بن محمد بن سعد آل سعود وكيل اماره منطقة مكة المكرمة المساعد للحقوق.

وتأتي زيارة وفد المفوضية التابعة للأمم المتحدة بعد تصحيح أوضاع الجالية البرماوية استنادا إلى ما رفعه صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة إلى مقام الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يرحمه الله) عام 1434هـ، ضمن مشروع تطوير الأحياء العشوائية، إذ اقترح سموه أن يتم تصحيح أوضاع الفارين بدينهم ممن قبلت بهم المملكة، قاصدا أبناء الجالية البرماوية. ومن المتوقع أن يتم تعميم هذه التجربة على دول العالم لتصبح مشروعا دوليا كانت المملكة سباقة اليه.

انخفاض قضايا التشهير في المحاكم.. والرياض تصدر

المهامي العمري: لجان النظر في مخالفات نظام المطبوعات تنظر 12

قضية شهريا ودوائر المظالم 50 يوميا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 محرم 1437 هـ - 21 أكتوبر 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=239379&CategoryID=5

الرياض: فيصل سلطان

في الوقت الذي انخفضت فيه قضايا التشهير بمحاكم المملكة العام المنصرم 1436 إلى 317 قضية، بعدما بلغت في عام 1435 نحو 376 قضية، حافظت العاصمة الرياض على صدارة المدن الأكثر قضايا للسنة الثانية على التوالي، إذ سجلت محاكم الرياض خلال السنة الماضية 151 قضية تشهير بنسبة 47% من مجموع القضايا، بعد أن سجلت خلال عام 1435 نحو 136 قضية تشهير. وحلت منطقة تبوك ثانيا من حيث عدد قضايا التشهير خلال العام المنصرم بواقع 32 قضية بنسبة 9.5% من مجمل القضايا، تلتها الخبر بـ29 قضية.

قضايا التشهير نوعان

من جهته، أفاد المحامي سعيد العمري في تصريح لـ"الوطن" أن هناك نوعين من قضايا التشهير أو لاهما ما ينشر من مقاطع تشهيرية وغيرها في برامج التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيس بوك وسناب شات وانستجرام، وللمتضرر التقدم بشكوى إلى مركز الشرطة الذي يقع في نطاق الاختصاص المكاني، ثم تحال الشكوى إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق فيها، ورفع دعوى الحق العام حسب الاختصاص.

وأضاف العمري "للمتضرر من التشهير حق لا يستوفى إلا بحكم قضائي، وقد تم تقنين عقوبة التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة وفقا لنص المادة ثالثا فقرة (5) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بعقوبة السجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين". وعن النوع الآخر من دعاوى التشهير، قال العمري: ثانيهما التشهير عبر الصحف الورقية أو الإلكترونية. وقد حظرت المادة (تاسعا) فقرة (4) من نظام المطبوعات والنشر المساس بكرامة الأشخاص وحياتهم أو ابتزازهم أو الإضرار بسمعتهم أو أسمائهم التجارية، مشيرا إلى أنه يمكن معالجة هذه القضايا عن طريق اللجان الابتدائية واللجان الاستئنافية، وفقا لقواعد عمل اللجان المختصة بالنظر في مخالفات أحكام المطبوعات والنشر الصادرة بالقرار الوزاري رقم 57805 وتاريخ 6/4/1433.

شديد العقوبة

ووصف العمري جرائم التشهير بأنها أصبحت ظاهرة مخيفة في المجتمع، وأن انخفاض عدد قضايا التشهير حسب الإحصائية الأخيرة لعام 1436، لا يعني انحصارها بل قد يعود إلى أن العقوبة في بعض الحالات يطبق فيها الحد الأدنى وفقا لما يقدره ناظر القضية، والبعض الآخر يحكم فيها بعدم الاختصاص.

ويرى العمري أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ثالثا بحددها الأعلى غير رادعة وتحتاج إلى إعادة نظر، مطالبا بضرورة أن يضاف نص يجيز الحكم بعقوبة ثالثة، إضافة إلى العقوبتين المنصوص عليهما في المادة ثالثا، تتمثل في نشر الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية أو بالطريقة التي تراها المحكمة مناسبة، وذلك بحسب نوعية الجريمة المرتكبة وحجمها وتأثيرها، ليكون الجزاء من جنس العمل. وأشار إلى أنه سبق تعديل المادة سادسا من ذات النظام لتشمل العقوبة النشر في الصحف.

وأكد العمري أن بعض اللجان المختصة بالنظر في مخالفات أحكام نظام المطبوعات والنشر لا تنظر سوى في 12 قضية فقط كل شهر، وهذا عدد قليل جدا مقارنة بحجم القضايا المرفوعة لديها، في حين تنظر بعض الدوائر القضائية التابعة لديوان المظالم نحو 50 قضية في اليوم الواحد ما يساهم في سرعة إنجاز القضايا المنظورة أمام تلك الدوائر مقارنة مع بعض اللجان المختصة.

اليونيسيف: مركز الملك يدعم أطفال العالم

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=239378&CategoryID=5

أوبخ: واس

أثنى ممثل منظمة اليونيسيف في المملكة الدكتور إبراهيم الزيق على جهود مركز الملك سلمان في تقديم الإغاثة الطارئة للأطفال اليمنيين وأطفال العالم، متمنيا لهم تحقيق مزيد من الأهداف الإنسانية في ظل قيادة رشيدة من خادم الحرمين الشريفين التي يظهر أثرها جليا في تحسين أوضاع الأطفال ومساندتهم أينما وحيثما كانوا. جاء ذلك في الحفل الرسمي الذي نظّمته وزارة الصحة الحيوتية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" أخيرا احتفاء بالدعم المقدم من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية المتمثل في التبرع بسيارة إسعاف طبية وعدد من المستلزمات الطبية، وذلك استجابة للأوضاع الصحية للاجئين اليمنيين بمدينة أوبخ في وجيوتي، بحضور مندوب عن سفارة المملكة وممثل وزارة الصحة الدكتور قاسم عثمان، ومندوب منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسيف الدكتورة ميرتكسل ريلانو.

تهيئة مرافق المنطقة لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=239359&CategoryID=5

أبها: مسعود آل معيض

وعد أمين منطقة عسير صالح عبدالله القاضي بالزام منفاذي المشاريع الجديدة في المنطقة بعمل مداخل ومرافق خاصة للمعوقين، مؤكدا أن عسير ستكون صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام. جاء ذلك أثناء زيارته أمس مركز جمعية الأطفال المعوقين بعسير، حيث قام الأمين ومرافقوه بتجربة برنامج "جرب الكرسي" بمقر المركز، وأشاد القاضي بهذا البرنامج الذي اعتبره تجسيدا حقيقيا لمعاناة المعوق في حياته اليومية. من جهته، أكد مدير مركز الأطفال المعوقين بمنطقة عسير صالح الحمادي أن جميع الأطفال المعوقين في المركز يسعدون بزيارة كل شخص يشاركهم ويشعر ببعض المعاناة التي يمر بها أصحاب الظروف الخاصة، مبينا أن حرص زيارة المسؤولين في عسير على زيارة المركز دليل على حب فئة المعوقين، وهذا دليل واضح على الشعور المتبادل بين أهالي عسير والمسؤولين والأطفال المعوقين. وفي نهاية الزيارة سلم القاضي شهادات تكريم من المركز لفريق الترجي الذي نظم أول بطولة كروية على كأس الجمعية، فيما استلم درعا تذكارية من أطفال المركز بهذه المناسبة.



”الجبلائي”: المحاماة وظيفتها الدفاع عن الحقوق وتنفيذ القانون 3 محاميات في الجوف يحصلن على تراخيص تدريب من ”العدل”

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م

<http://sabq.org/sNjgde>

سبق - الجوف:

نالت ثلاث محاميات في منطقة الجوف تراخيص تدريب المحاماة، بعد حصولهن على شهادة تدريب من إدارة المحاماة التابعة لوزارة العدل. وقالت المحامية ”حنان بنت ناصر محمد الجبلائي”، إحدى المحاميات السعوديات اللاتي نلن الشهادة: ”مهنة المحاماة من المهن التي تساعد المجتمع في الوصول إلى طريق الحق، ومن المهن الحرة التي يتمتع صاحبها بالمعرفة القانونية”. وأضافت: ”حرصت على نيل شهادة التدريب من إدارة المحاماة التابعة لوزارة العدل نظراً لما تتميز به مهنة المحاماة، باعتبارها مهنة عظيمة، وظيفتها الدفاع عن الحقوق، وتدعيم تنفيذ وتطبيق القانون”. وقالت ”الجبلائي”: ”رخصة التدريب تمر بمراحل عدة، منها التدريب عن طريق أحد مكاتب المحاماة المرخصة؛ إذ التحقت بدورة عن طريق الاتصال عن بُعد بمكتب المحامي خالد سعدون الرويلي، وذلك بعد أن حصلت على درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون بجامعة الجوف”. ولقنت إلى أن رخصة التدريب في المحاماة ستساعدنا في مواصلة مسيرة حياتها العملية لخدمة هذا الوطن المعطاء، وبذل قصارى جهدها بالإخلاص والعدل، وإعطاء كل ذي حق حقه دون محاباة. وفي ختام حديثها قدّمت شكرها لوالديها اللذين لهما الفضل الكبير - بعد الله - في وصولها وتحقيق طموحها، وللمحامي خالد السعدون الذي تبنى تدريبها بكفاءة عالية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

من أصل 400 ألف تم توظيفهن خلال 4 سنوات ”العمل”: 60 ألف فتاة يعملن في قطاع ”التأنيث” منذ انطلاقته

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م

https://www.aleqt.com/2015/10/21/article_999870.html

رنا حكيم من جدة

أبلغ ”الاقتصادية” مصدر مسؤول في وزارة العمل، أن إجمالي أعداد الفتيات العاملات في قطاع التأنيث، لا يشكل أكثر من 13 في المائة من إجمالي أعداد الفتيات اللاتي عملن في القطاع الخاص خلال السنوات الأربع الماضية، أي نحو 50 - 60 ألف فتاة من أصل 400 ألف فتاة جرى توظيفهن خلال السنوات الأربع الماضية.

وأضاف المصدر - فضل عدم ذكر اسمه - أنه وفقاً للأرقام الصادرة من "التأمينات الاجتماعية" حتى منتصف العام الجاري 2015، فإن غالبية الفتيات العاملات في القطاع يعملن في الوظائف الإدارية والمصانع. وفيما يتعلق بكثرة شكاوى المستثمرين في قطاع الملابس والعبايات ومواد التجميل من عدم إقبال الفتيات على العمل في قطاع التجزئة وخروجهن المستمر من العمل وتضرر القطاع من ذلك، أوضح المصدر أن قطاع التجزئة المُلزم بالتأنيث يعد من القطاعات التي تؤهل الطالبات حديثات التخرج اللاتي لا يمتلكن خبرة عملية للدخول في السوق واكتساب الخبرة، ومن ثم الانتقال إلى وظائف أعلى في سوق العمل وفق مؤهلاتهن وقدراتهن، لافتاً إلى أنه يعد من القطاعات المدورة للعمالة في السوق.

وكشف المصدر، أن نظام العمل الجديد الذي بدأت الوزارة تطبيقه الأحد الماضي، سيسهم في تحسين بيئة العمل للمرأة بشكل كبير، والحد من تسرب العاملات من قطاع ما في القطاع الخاص، خصوصاً في قطاع التأنيث وغيره من القطاعات التي شكل التسرب فيها الهاجس الرئيس للمنشآت وأصحاب الأعمال في الأونة الأخيرة في سوق العمل، كما سيعمل النظام الجديد بشكل كبير وفعال على زيادة استقرار وإنتاجية العاملات في وظائفهن.

وألح إلى أن "النظام الجديد يشجع على رفع نسبة تدريب وتأهيل العاملين السعوديين في القطاع الخاص، ويلزم كل صاحب عمل يُشغل 50 عاملاً فأكثر على تأهيل وتدريب ما لا يقل عن 12 في المائة من مجموع العمالة لديه سنوياً بدلاً من 6 في المائة، ويحسب ضمن ذلك نسبة الموظفين السعوديين الذين يكملون دراساتهم إذا كان صاحب العمل يتحمل تكاليف الدراسة، كما يُلزم المتدرب على دفع تكاليف التدريب لصاحب العمل إذا رفض أو امتنع عن العمل بعد انتهاء مدة التدريب". فيما وصف المصدر النظام الجديد، بالإيجابي في دعم استمرار عمل المرأة وزيادة إنتاجيتها، ما ينعكس على تطوير منظومة سوق العمل ككل، مؤكداً أن التعديلات الأخيرة أسهمت في تحقيق الأمان الوظيفي لكثير من العاملات، حيث تمت زيادة إجازة الوضع لتصبح عشرة أسابيع ويحظر عملها بعد الوضع لمدة ستة أسابيع ويحق لها التمديد لمدة شهر دون أجر، في كل ولادة للعاملة.

وذلك علاوة على إقرار إجازة العدة للمرأة أربعة أشهر وعشرة أيام تحسب من تاريخ الوفاة، وفقاً للشرع، ويحق لها التمديد إذا كانت حاملاً حتى تضع حملها، وتم تمديد إجازة الوفاة والزواج لمدة خمسة أيام بدلاً من ثلاثة أيام، كما أعطيت الحق في الحصول على ساعة رخصة تخطارها".



قانون العمل الجديد.. تعميق لمشاركة المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م
<http://www.alriyadh.com/1092984>

محمد الوكيل

أسعدني كمواطن، نظام العمل الجديد، الذي بدأت وزارة العمل في تطبيقه، والذي تضمن تعديلات شملت 38 مادة، يأتي الهدف منها تطوير منظومة العمل ومساهمتها الفاعلة في الاقتصاد السعودي، كما صرح معالي وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني.

ربما يكون صحيحاً، أن التعديلات تشمل معالجة عصرية لمشكلات قانون العمل في بلادنا، وأبرزها الحد من التسرب الوظيفي، وتحديد الموظفين، وهو الهاجس الرئيس للمنشآت وأصحاب الأعمال في الأونة الأخيرة في سوق العمل، ويزيد من استقرار وإنتاج العاملات في وظائفهن.. ولكن وبصراحة دعوني ألم وزارة العمل، التي لم تكشف عن ملامح النظام الجديد بوضوح وشفافية، للدرجة التي لا نزال نسمع فيها شعارات رنانة وكلاماً عاماً، بدلاً من أسس وملامح قانونية تحدد جوهر العلاقة بين العامل أو الموظف وصاحب العمل.

صحيح أن معالي الوزير، كشف عن ملامح النظام وكيف أنه سيحفز على المزيد من توظيف السعوديين، ويقلل من حجم الدعاوى القضائية بين العمال والشركات نتيجة زيادة الشفافية.

وصحيح أنه اعتبر أن نظام العمل "القديم" رفع نسبة المتدربين السعوديين المشترطة على منشآت القطاع الخاص من 6 إلى 12%، داعياً إلى خلق مبادرات في القطاع الخاص لرفع نوعية وحجم الوظائف المتوفرة للسعوديين في القطاعات المختلفة.

ولكن في رأيي، أن الأهم في جوهر التعديلات الأخيرة، أنها ترمي بثقلها وراء تحقيق مزيد من الاستقرار للمرأة السعودية، وحل العديد من الإشكاليات التي تعيقها عن ممارسة دورها الوطني، وبالذات في مؤسسات القطاع الخاص، الذي تتركز فيه النسبة الأعلى من الوافدين الذين نشكو ونتذمر من ارتفاع عددهم.

إن منح المرأة العاملة امتيازات أكثر جذباً، مثل إجازة العدة، لتصبح أربعة أشهر وعشرة أيام، وكذلك زيادة إجازة الوضع لتصبح عشرة أسابيع، وحظر عملها بعد الوضع لستة أسابيع، ويحق لها التمديد لمدة شهر بدون أجر.. إضافة لتمديد الإجازة في حال الزواج أو الوفاة لخمسة أيام بدلاً من ثلاثة، وإعطائها حق الحصول على ساعة لإرضاع وليدها وقتما تشاء.. كلها عناصر جذب لتغيير الصورة النمطية عن القطاع الخاص، وربما ستدير الدفة نحو القطاع الخاص الذي يجب أن يكون بوتقة حقيقية للاستفادة الفعلية في سوق العمل

وإذا كانت الأرقام الصادرة عن التأمينات الاجتماعية، تشير إلى ارتفاع عدد السعوديات العاملات في القطاع الخاص، خلال السنوات الأربع الماضية، وحتى منتصف العام الجاري 2015، وتؤكد أن لدينا 468 ألف سعودية، بعد أن كنَّ 70 ألفاً فقط، فإن المؤشرات تبدو إيجابية للغاية، وتبشر بتزايد مطرد بعد كل هذه الإجراءات والحوافز الجاذبة.. كما أنها تصبح مطلوب يجب أن ندوم عليه باستمرار، إذا كنا نريد مشاركة فعلية، لا تقصي أحداً ولا تفرض مناخاً عملياً طارداً لأي كفاءة وطنية.. وهذا هو المطلوب من الجميع.



برنامج عن قتل الزوجات والأبناء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151021/Con20151021803511.htm>

بشرى فيصل السباعي

لا يكاد يمر يوم دون ان نقرأ عن جرائم قتل صادمة للزوجات والابناء حتى باتت تبدو كظاهرة زادت من تأزمها الانماط الثقافية السائدة التي تلزم الزوجة بالصبر على زوجها وإن كان فاسدا ومدمنا ومنحرفا وعنيفا وعاطلا عن العمل وبعاني من اختلالات نفسية وعقلية ويقوم بتعذيب زوجته وابنائها بل حتى ان ادين بالتحرش اللا أخلاقي بالأبناء، وإن هرب الابناء والزوجة من اجرامه يتم ردهم إليه رغما عنهم وأقصى اجراء يتخذ بحقه هو جعله يوقع على تعهد بأنه لن يكرر اساءاته وتحرشه اللا أخلاقي بحق الابناء، لكن مجرد توقيع تعهد لا يغير انماط سلوك الشخص إنما فقط يجعله أكثر حرصا على اتخاذ احتياطاته لكي لا يمكن لضحاياه ان يهربوا مجددا ويطلبوا نجدة اطراف خارجية. ولهذا فالخطوة الاولى البسيطة التي يمكن بها خلال فترة وجيزة خفض نسبة الجرائم العائلية هي عمل برنامج جماهيري يقوم بعرض القصص الحقيقية للنهيات المأساوية لتعنيف الزوجات والابناء والتي انتهت بقتلهم وبأبشع الطرق لكي يعي المجتمع خطورة ثقافة اجبار الضحايا على الصبر والستر وان ذلك يؤدي لكوارث ما نقرأه يوميا من جرائم قتل للزوجات والابناء، فترك الزوج المختل والعنيف والمنحرف هو الأصح والاسلم والذي يقي من وقوع الأسوأ، كما ان البقاء مع زوج منحرف وخائن ومتعاط للمخدرات يعرض الزوجة والابناء لخطر انتقال الامراض المنقولة جنسيا وعبر حقن المخدرات كالإيدز وفيروس التهاب الكبد (C) الخطيرة والقاتلة، ومن ضمن فوائد برنامج التعريف بخطر البقاء مع الزوج العنيف والمختل والمنحرف؛ أنه يوعي بحقيقة ان الاب ليس المستحق دائما للحضانة كما هو الحال حاليا، فغالب جرائم التعذيب حتى الموت التي نقرأ عنها تتم من آباء وزوجات الآباء ضد ابناء الزوجة المطلقة، فعلى الأقل يجب ان يتم اتخاذ قرار الحضانة بناء على تقييم نفسي للأب والأم للنظر في أيهما أكثر اتزانا وأهلية لرعاية الابناء وعدم استعمالهم كوسيلة انتقام من الطليق، فحتى الاطفال الذين لا يتعرضون للتعذيب حتى الموت يعانون بسبب الاب وزوجته غير المناسبين وغير المترنين من تشوهات نفسية دائمة تجعلهم شخصيات غير سوية وغير قادرة على ان تكون لها حياة تعليمية وعملية

وعائلية ناجحة لتتكرر المأساة مع جيل جديد وتستمر، كما ان مثل هذا البرنامج ينشر الوعي بعلامات الخطر التي يجب عند ملاحظتها على فرد بالعائلة القيام بالإجراءات الكفيلة بمنعه من الإضرار بغيره كعرضه على طبيب نفسي وترك مساكنته ولو بشكل مؤقت حتى تتحسن حالته.

حقوق الإنسان في العالم

الأمم المتحدة: ارتفاع المتوسط العمري للمرأة إلى 72 عاما

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر 2015م

<http://www.alriyadh.com/1093087>

نيويورك - د. ب. أ

كشف تقرير للأمم المتحدة عن ارتفاع المتوسط العمري للمرأة على مستوى العالم مقارنة بالرجل، كما أوضح التقرير أن المرأة صارت أكثر استقلالية من ذي قبل كما تحسنت فرص التحاقها بالتعليم. وأظهر التقرير أن المتوسط العمري للمرأة بلغ 72 عاما فيما بلغ هذا المتوسط للرجل 68 عاما وأشار التقرير إلى انخفاض معدلات الوفيات للأمهات بنسبة 45% في الفترة بين 1990 حتى 2013. وذكر التقرير ان ارتفاع سن المرأة عند الزواج يعني حصولها على شهادات تعليمية أعلى كما يعني ارتفاعا في نسبة النساء العاملات، تجدر الإشارة إلى أن مساواة المرأة بالرجل يعد من بين الأهداف التنموية الـ17 التي أعلنتها الأمم المتحدة قبل فترة قصيرة. في الوقت نفسه كشف التقرير أن نسبة العاملين بين الرجال تبلغ 77% فيما بلغت هذه النسبة بين النساء 50% فقط، كما لفت إلى أن العنف ضد المرأة لا يزال يمثل مشكلة كبيرة. وذكر التقرير أن نحو ثلث النساء كن ضحايا للعنف خلال مجرى حياتهن، ووفقا لتقديرات التقرير فإن نحو 60% من هؤلاء الضحايا لم يبلغن عن حوادث العنف التي وقعت لهن.



كاريكاتير

الكلوى المكشوفة والكلوى المغطاة (نسخة محدثة)



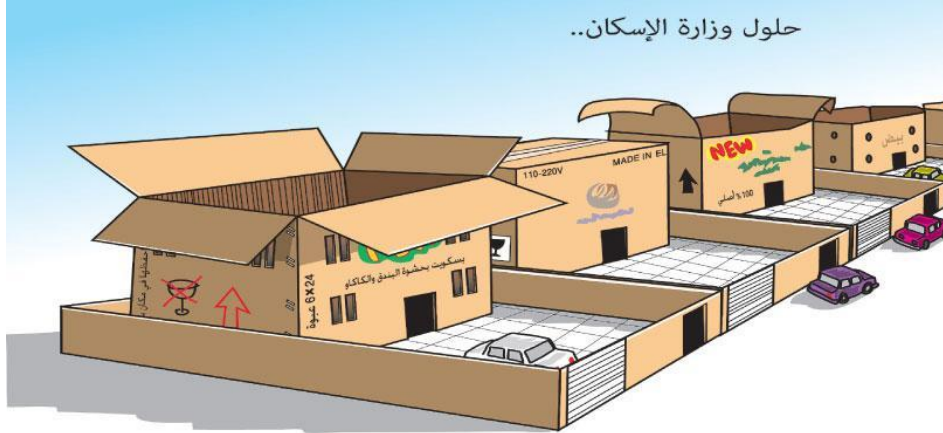
المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعة
8 محرم 1436هـ - 21 أكتوبر
م2015

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Maher-
Ashor/11572019](http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/11572019)

OKAZ
عكاظ
نسخة المصحفة

حلول وزارة الإسكان..



المصدر: جريدة عكاظ الاربعة
8 محرم 1437هـ - 21 أكتوبر
م2015

[http://www.okaz.com.sa/
ew/Issues/20151021/Cart
oon201510216673.htm](http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151021/Cartoon201510216673.htm)